

آليات عمل جماعات الضغط في اقليم كردستان العراق

م.د. ريبوار كريم محمود أ.م. إحسان عبدالهادي سلمان

كلية القانون والسياسة-جامعة السليمانية

المقدمة

ان اتساع حجم المجتمعات الحديثة وتعقد العلاقات الاجتماعية فيها، والتأكيد على فكرة المواطن وحقوقه وواجباته في الحياة العامة، دفع بالمقابل الى بروز ظاهرة تقسيم العمل بين أفراد المجتمع، وتبعاً لذلك فكرة التجمع. الفرد لوحده لا يستطيع أن يحقق مصلحته الشخصية ضمن مصلحتهم الجماعية. وفي المجتمع الشامل اذا كانت هناك مصلحة عامة، فانها ليست الا غطاء او مظلة واسعة وفضفاضة لأنواع عديدة من المصالح الجماعية الخاصة. وحيث أن هيئات سلطة الدولة تعمل وتعمل وفقاً لنتائج التفاعلات بين القوى المختلفة، فإن هذا التفاعل اذا كان يجري على صعيد العلاقات القاعدية في المجتمع فإنه يجب أن يصب في التحليل الاخير في هيئات الدولة التي تصنع القرارات التي تنظم العلاقات المختلفة في المجتمع، ولها صفة الالزام ازاء المواطنين. وعلى هذا النحو ليس مدهشاً أن تكون زيادة تدخل الدولة قد وسعت الى حد كبير عمل جماعات الضغط. فكل شيء يجري كما لو كانت السلطة السياسية تفرز هيئات (جماعات الضغط) مبررات وجودها هي سعيها للتأثير فيها وبدون أن يكون لها سلطات مضادة.

ان جماعات الضغط تؤدي وظيفة حيوية في الصورة الشاملة للدولة الديمقراطية، اذ هي صوت قطاع كبير من المجتمع، وان اثرها على الديمقراطية ما هو الا وسيلة منظمة للدفاع عن مصالح الافراد وحررياتهم شأنها في ذلك شأن الهيئات الاخرى التي ترعى مصالح بعض الفئات، فالطبقة العامة ترى ان خير وسيلة للدفاع عن مصالحها هو تكوين الثقافات، او الانضمام الى الاضراب او كليهما معا، في حين يرى اصحاب الاعمال مقابل ذلك ان يؤلفوا اتحادات تصون مصالحهم حيال تكتلات العمال. ومادامنا نسلم ايضا بانه لا يصح ترك زمام الامور في ايدي هذه الجماعات، فان ذلك يؤدي بالضرورة الى الاعتقاد بضرورة اشتراك الاثنين معا في العمل السياسي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تحليل الواقع العملي لجماعات الضغط في اقليم كردستان وذلك من خلال التطبيق بين ماهية هذه الجماعات وأنواعها بالاضافة الى وسائل عملها من الجانب النظري والجانب الواقعي. حيث أن ظهور جماعات الضغط في اقليم كردستان تعد ظاهرة حديثة، حيث نشأت مع الاستقلال الجزئي لإقليم كردستان عن الحكومة المركزية العراقية وذلك بعد عام (١٩٩١). ومع تطور الوضع السياسي و المجتمعي في اقليم كردستان العراق تطورت جماعات الضغط من جانبين

الكمي و النوعي. مما أثر ذلك على مستوى العمل المدني لهذه المجتمعات. حيث بدأت من العمل الخيري مروراً بالعمل الانساني وانتهاءً بالعمل التوعوي.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها أنه وعلى الرغم من ان جماعات الضغط في اقليم كردستان واجهت العديد من العوائق والصعوبات في عملها، الا انها استطاعت ان تثبت دورها، ولو بشكل جزئي، في بناء المجتمع. اشكالية البحث: يتناول البحث اشكالية آليات عمل جماعات الضغط في اقليم كردستان و مدى نجاحها و إخفاقها في أداء مهماتها، بالإضافة الى الآفاق المستقبلية لأدوارها في المستقبل.

منهجية البحث:

ان المنهج المستخدم في البحث يكمن في المنهج الوصفي وذلك للوصف الحالة النظرية لعمل جماعات الضغط، بالإضافة الى المنهج التحليلي لدراسة عمل جماعات الضغط في اقليم كردستان العراق.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من مبحثين أساسيين إضافة الى مقدمة و خاتمة واستنتاجات، حيث يأتي المبحث الأول ليناقد الأطار المفاهيمي و النظري للجماعات الضاغطة، وذلك في مطلبين، الأول يتطرق الى ماهية هذه الجماعات، والثاني يناقش أنواع جماعات الضغط و وسائل عملها. والمبحث الثاني يتناول واقع عمل الجماعات الضاغطة في اقليم كردستان وذلك في مطلبين يناقش الأول آليات عمل هذه الجماعات، أما الثاني فيتطرق الى الآفاق المستقبلية لعمل الجماعات الضاغطة.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي والنظري للجماعات الضغط

ان جماعات الضغط ظاهرة اجتماعية-سياسية قديمة، غير انها لم تبرز بشكلها المتميز في الحياة السياسية الا قبل بضعة عقود من السنين في الولايات المتحدة على الاخص، وعنها عرف التعبير وشاع في البلدان الاخرى. وقد انحدرت دراسة جماعات الضغط او(جماعات المصالح) تاريخياً من نظرية(الجماعة) في السياسة، هذه النظرية التي تعرض ان السياسة هي عملية بها تتوزع القيم الاجتماعية على الجماعات المختلفة في المجتمع، واحدى الطرق التي يجب ان تستخدم لفهم السياسة هي دراسة الجماعات التي تلعب دوراً ما في التأثير على القرارات¹ أن اللغة الدارجة، وكذلك المصطلح الاحصائي، يستعملان عبارة(جماعة) للدلالة على مجموعة من الافراد الذين يملكون صفة او عدة صفات مميزة مشتركة، (كالتقسيم الى طبقات بالنسبة الى العمر او الى مستوى الدخل) ووضعية كهذه، وان كانت تستطيع ان تؤدي الى مشاركة في العمل، فانها لا توجد بالضرورة. ان كل شيء يتوقف على وعي الناس لهذه السمة المشتركة وعلى مدى ما يعيرونها من اهمية² فالمفهوم العام للجماعة، المتعارف عليه

¹ صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي(اسسه وابعاده)، مطابع وزارة التعليم، العراق، ١٩٩٠، ص ٥٠١

² جان مينو، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٠، ص ٨

في اللغة الدارجة، لا يصلح كاساس لتحديد مفهوم جماعات الضغط، كوسيلة اساسية للمشاركة الجماعية في الشؤون العامة، حيث يشترط في افراد هذه الجماعة درجة من الوعي بذاتهم المتميزة، وما قد يترتب على هذه الذاتية الخاصة بهم من نتائج ايجابية او سلبية تنعكس عليهم جميعا، وتدفعهم في الوقت نفسه للمشاركة بروح جماعية لتحصيلها او تجنبها.¹

المطلب الأول

ماهية الجماعات الضغط

ان تعبير (جماعة الضغط) يطلق على جماعة من الاشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة او مؤقتة بحيث تفرض على اعضائها نمطا معيناً في السلوك الجماعي. وتجمع هؤلاء الافراد قد يقوم على اساس وجود هدف مشترك او مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم، علنية كانت ام سرية، ويسعون الى الضغط على هيئات السلطة في الدولة لكي تتخذ قرارات ترضى مصالحهم او اهدافهم المشتركة.²

اذن نحن امام مفهومين، الاول، هو مفهوم الجماعة، ويقصد به اي ائتلاف بين مجموعة من الافراد تضمهم خصائص عامة مشتركة، وقد يعرف ذلك احيانا بطبقة الجماعة. والثاني، هو مفهوم الضغط، وهو مرتبط بالعمليات السياسية، اذ يعني ان الجماعة قد اتخذت اتجاها او رأيا موحداً قبل موضوع معين، وحتى يوضع هذا الاتجاه موضع التنفيذ في الواقع السياسي، فان جماعة الضغط تحاول التأثير في صانعي القرارات في النظام السياسي من اجل تحقيق غرضهم وفق مصالحهم.³

ان اسم (جماعات الضغط) ينطبق على طائفة من المنظمات واسعة غير محدودة المعالم. والصفة المشتركة التي تجمع بينها هي انها تشارك في الكفاح السياسي مشاركة غير مباشرة ان صح التعبير، فهي لا تشارك في حيازة السلطة ولا في ممارستها مباشرة. انها تؤثر في القابضين عليها، لكنها لا تحاول ان ترفع اعضائها الى السلطة.⁴ وهناك مفهوم اخر شائع الاستعمال وهو جماعات المصالح، ويرى البعض ان جماعة الضغط هي جماعة ذات مصلحة. ولفظة (ضغط) او عبارة (جماعة ضغط) تنطوي على مفهوم غير مستحب، ان هذا المعنى ينطوي على ان مثل هذه الجماعات تفرض ارادتها عن طريق ممارسة ضغط معين على المسؤولين السياسيين، ولذا يفضل ان تستخدم عبارة (الجماعة ذات المصلحة). من حيث ان عبارة (جماعة ضغط) توحى بالاكراه، ولان الجماعة لها وظائف اخرى خلاف التأثير في السياسة العامة ولذلك يستخدم احيانا صفات بديلة مثل (جماعة الاقناع او التوعية او الجماعة ذات النفوذ).⁵

¹ سليمان صالح الغويل، ديمقراطية الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ٢٠٠٣، ص ١٨٠

² صادق الاسود، المصدر السابق، ص ٥٠٣

³ ابراهيم درويش، النظام السياسي، دار النهضة العربية، ١٩٧٨، ص ١٨٠-١٨١

⁴ موريس دوفرجيه، مدخل الى علم السياسة، ترجمة سامي الدروبي وجمال الاتاسي، دار دمشق، دمشق، د.ت، ص ١٦١

⁵ كريم كشاكش، جماعات الضغط واثرها على الانظمة السياسية المعاصرة، الدليل الالكتروني للقانون العربي، موقع على الانترنت، Arab LawInfo(www.arabLawinfo.com)

ففي الديمقراطية الدستورية، يتمتع المواطنون بمجموعة من الطرق للتأثير على الحكومة، حيث يستطيعون ان يتصلوا مباشرة بممثلهم المنتخب، او بالادارة الحكومية. وكذلك يستطيعون كتابة خطابات في الصحف او شراء اعلانات في وسائل الاعلام للتأثير على الراي العام والمسؤولين الحكوميين. وكذلك يستطيعون التظاهر لمقاومة تصرف حكومي. وكل هذه النشاطات تحتاج لموارد وقدرات اتصالية وتنظيمية وغيرها، وهذا لا يتوافر لكل الافراد بالتساوي. لهذا فان اغلب المحاولات للتأثير على الحكومة للتجاوب مع مجموعات منظمة ذات موارد متراكمة وعدد اكبر. ومن اجل القيام بجهد جماعي فان الافراد يجب ان يشتركوا في جماعة مصلحة او يعملون في الاحزاب السياسية اثناء الحملات الانتخابية. ان هذه الجماعات هي منظمات تقوم بنشاطات ذات العلاقة بالقرارات الحكومية، اي يحاولون التأثير على المسؤولين الحكوميين(من خلال الضغط ووسائل اخرى للاقناع) من اجل سياسات حكومية معينة.¹ ونعني بذلك، انها كل منظمة مؤسسة تسعى للتأثير على السلطة السياسية في اتجاه يلائم الاهتمامات التي تأخذها على عاتقها.

وهذا يتضمن عدة عناصر تسمح بتحديد موقع مجموعات المصالح بالنسبة لطرق اخرى من العمل الجماعي. فصفاتها منظمات مؤسسة اولا، تتميز عن جمهور(المتظاهرين او المضربين...) او عن المجموعات الكامنة، كالجماعات العرقية او الطبقات الاجتماعية. او العنصر- الثاني ما يتعلق بالمكان المخصص للمصالح. وهناك قسم من الباحثين يرون ان المصالح لا يمكن التحقق منها طالما لم يدافع عنها صراحة، ومن هنا يأتي تفضيل مصطلح(مجموعات الضغط) الذي يبدو انه يتضمن، خطأ، وجود نشاط دائم يهدف الى تخويف السلطات العامة.²

ان هذه الجماعات لا تقدم مرشحين لشغل المناصب العامة، على عكس الاحزاب السياسية، وذلك لانها في الاساس تهتم بالتأثير على سياسات الحكومة من خلال ممارسة الضغوط على المسؤولين العموميين، حيث انها تهتم عادة بمدى محدود من القضايا، بينما يجب ان تنشغل الاحزاب بكافة القضايا والشؤون العامة، وعليه فان جماعات المصالح والضغط تكون مسؤلة عادة امام اعضائها فقط وليس ازاء المجتمع ككل. كما انها تقوم بمعارضة اودعم ومساندة المرشحين للمناصب العامة انطلاقا من رؤيتها لموقفهم من القضايا الرئيسية.³

ومن خلال ما تقدم من مفاهيم، نجد ان هناك تسميات مترادفة مثل جماعة ضغط، جماعة مصالح، احزاب سياسية، واحيانا يتم استخدام كلمة(لوبي)، لذا سنحاول ان نوضح هذه التسميات. ان جماعات المصالح هي تجمعات منظمة بين عدة اشخاص تجمعهم مصلحة مشتركة، والمصلحة هنا تحمل على معناها الواسع بحيث تنطوي على الفوائد المادية كما تتضمن ايضا الافكار والمباديء والقيم المعنوية. فهي من هذه الناحية بحكم طبيعتها واهدافها، تماثل جماعات الضغط. غير انها تختلف عنها

¹ لورانس غراهام وآخرون، السياسة والحكومة، ترجمة عبدالله بن فهد، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٠، ص ٢٥
² فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاحيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٨١
³ لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٩٠

بكونها لا تمارس السياسة بالضرورة، فإذا ما سعت الى تحقيق مصالحها عن طريق الضغط على السلطة والتأثير عليها بشكل او اخر لغرض دفعها الى اتخاذ قرارات ملائمة لها تحولت الى جماعات ضغط. وعليه فان جماعات الضغط هي قطاع من جماعات المصالح، وبوسع كل جماعة مصلحة ان تصبح جماعة ضغط اذا ما انخرطت في الحياة السياسية على نحو مباشر او غير مباشر من اجل تحقيق مطالبها او التأكيد على رغباتها، حتى ولو كان ذلك بوجه مقاومة متأينة عن احدى قطاعات الدولة ذاتها^١.

وهناك الكثير من الباحثين ما يتفق على ان مصطلح جماعة المصلحة هو مرادف لمصطلح جماعة الضغط، حيث يرون (ان جماعة المصلحة تصبح جماعة مصلحة سياسية اذا تقدمت بمطالب الى او من خلال احدى المؤسسات الحكومية)، و(ان الجماعات المصلحية تسمى جماعات ضاغطة حينما تعمل على الصعيد السياسي) و(ان جماعة المصلحة تستخدم تبادليا مع جماعة الضغط)، وكذلك من يرى ان جماعات الضغط يمكن تسميتها جماعات اصحاب المصالح ذات النشاط السياسي^٢.

اما مفهوم اللوبي باعتباره كلمة يعني الرواق او الردهة الامامية، وتطلق الكلمة على (الردهة الكبرى في مجلس الشيوخ الامريكي) حيث يستطيع الاعضاء ان يقابلوا الناس لعقد الصفقات و ادارة المناقشات وتبادل المصالح. ويوجد في الولايات المتحدة حملات ضغط عديدة تمارس نشاطها بشكل علني ومشروع ومن امثلتها: جماعات الضغط المهنية مثل لوبي المصالح البترولية، لوبي منتجي السلاح، وهناك ايضا جماعات دينية، بالاضافة الى وجود جماعات ضغط عرقية مثل اللوبي الايرلندي، واللوبي اليوناني، واللوبي العربي، اما اللوبي اليهودي فيحتوي على معنيين، المعنى الخاص، ويعني لجنة الشئون العامة الاسرائيلية-الامريكية (ايباك)، وهي من اهم جماعات الضغط^٣.

وهناك من الباحثين من يرى ان جماعة المصالح تختلف وتتميز عن جماعة الضغط، فالاولى اكثر اتساعا كمفهوم من الثانية التي تعد احد انواع جماعات المصالح ممن تعتمد دائما على اسلوب الضغط السياسي على الحكومة بأشكال متنوعة حماية لمصالحها الخاصة و احيانا دفاعا عن مصالح دولة اجنبية. وجماعات المصالح لا تشمل فحسب جماعات الضغط، وانما تشمل ايضا جماعات مصلحة اخرى قد لا تلجأ الى ممارسة الضغط او التأثير السياسي على الاطلاق (كالجمعيات الخيرية او الفنية) او تلجأ اليه في مواقف محددة ك بعض النقابات المهنية. وكذلك يرون ان جماعات المصلحة تختلف ايضا عن اللوبي، فالاخير تطبيق محدد لجماعات المصالح او بالاحرى لجماعات الضغط، وعادة ما يخدم مصالح دولة اجنبية^٤.

وبخصوص تمييزها عن الاحزاب، فالاحزاب السياسية هي منظمات مكرسة للعمل السياسي كليا وبحكم الضرورة، اما جماعات الضغط فهي منظمات في غالبيتها غير سياسية، فهي تنظم وترعى وتدافع عن مصالح اعضائها، سواء كانت هذه المصالح مادية او معنوية، وعبر ذلك تتحدد طبيعة نشاطاتها السياسية. وعلى اي حال فان جماعات الضغط وهي تمارس تأثيرها على السلطة لاجل الغاء خياراتها او

^١ صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، المصدر السابق، ص ٥٠٦

^٢ امار لطيف نصيف، جماعة الضغط اليهودية في اربع ادارات امريكية، شركة المنصور للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٦-١٧

^٣ هشام محمود الاقداامي، اللوبي وجماعات الضغط السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص ١٣-١٤

^٤ حسن نافةة واخرون، مقدمة في علم السياسة، ج١، دار الجامعة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٣٧

قراراتها السياسية والادارية لا تستطيع ان تفلت من السياسة فلا توجد غير خطوة فيما بين العمل السياسي وعمل جماعات المصالح. فالاخيرة ذات اهداف اضيق من اهداف الاحزاب السياسية، فانها لا تتبنى سياسة عامة و شاملة، وانما تسعى الى رعاية وتحسين مصالح جماعة قطاعية معينة في المجتمع. وبناء على ذلك فان الاحزاب تقوم على اساس تضامن عام، فهي تناضل من هذا المفهوم او ذاك عن المجتمع الشامل، ومقابل ذلك تقوم جماعات الضغط على تضامن خاص، اذ هي تتحرك من اجل ترويج ونشر هذا المفهوم او ذاك عن المصلحة العامة من اجل الدفاع عن مصالح خاصة. ومع ذلك فقد تتطور جماعة مصلحة الى حد تصبح فيه اكثر قربا من حزب سياسي معين و بأن تطور لها منبرا اكثر علانية واقل تقييدا، مثال ذلك نقابات العمال في اوربا^١.

ويفضل الاكثية الباحثين تسمية جماعات الضغط، بجماعات المصالح، باعتبار ان ذلك اقرب الى الدقة وان وسائلها لا تقتصر على الضغط فقط وانما تلجأ في كثير من الاحيان الى الاقتناع وخاصة عندما تتوجه الى الراي العام. ورغم ذلك نستطيع ان نقول بان جماعة الضغط تتخصص في ممارسة الضغط فقط. اما جماعة المصلحة فهي بالاضافة الى محاولة التأثير على صانعي القرارات الحكومية، تمارس بعض النشاطات الخاصة بالجماعة المكونة لها. وسواء تعلق الامر بجماعة ضغط او جماعة مصلحة فان اهتمام كل منهما قد يتعلق بمصلحة خاصة او مسألة عامة، تدافع عنها بكافة الوسائل المتوفرة في نطاق القانون^٢.

والواقع ان مفهوم جماعات الضغط او جماعات المصالح نشأ في الديمقراطيات التمثيلية، وكان موقف المؤلفين ومازال يختلف ازاؤها. بعضهم راي فيها تقويما لاسلوب العمل الديمقراطي بعد ان تعقدت الحياة ولم يعد بالامكان تطبيق الديمقراطية المباشرة. غير ان الديمقراطية التمثيلية اخذت تفقد كثيرا من فعاليتها تتطور المجتمع الصناعي والتأكيد على تقييم العمل وتوزيع الادوار، وبيان الوظائف، وتحديد الصلاحيات والاختصاصات على كل المستويات تقريبا. ودفعت مقتضيات المجتمع الصناعي الى التأكيد على الفرد الذي يتحرك بموجب هذه القواعد التنظيمية، ولكن ضمن بنية واسعة الحجم، معقدة التركيب، فهو مواطن في الدولة و انسان في المجتمع الشامل، وعضو في طبقة او حزب او نقابة او جمعية او نادي او اتحاد... الخ. تتحرك هي ذاتها عبر وخلال علاقاتها مع الجماعات الاخرى من ناحية، و حول و خلال مؤسسات السلطة القائمة من ناحية اخرى ومن ثم اصبح ضمان الفرد هو في اندماجه مع تجمع ينطوي على افراد لهم نفس المصلحة وفقا للمذهب الفردي، اذ اصبحت المواجهة تجري عن طريق الجماعات المتداخلة. واخذت على هذا النحو تتعدد جماعات الضغط الاكثر تنوعا بتعدد الطموحات المتزايدة قطاعيا. فعندما تكون هناك السلطة السياسية، فانهم سيستندون على الهوية المشتركة لهم هذه لكي ينالوا تلبية مجزية لمطالبهم. وعندما يخشى عدة اشخاص على مصالحهم المتماثلة، فأنهم يسهرون على حماية انفسهم من تجاوز قد يأتي من جانب السلطة العامة. وحيث ان الاتحاد يكون قوة فان التجمع وتنظيم الجهود يسهل الضغط^٣.

^١ صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، المصدر السابق، ص ٥٠٩

^٢ حافظ علوان حمادي الدليمي، المدخل الى علم السياسة، مطبعة رهند، السليمانية، ٢٠٠٨، ص ١٢٠

^٣ صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، المصدر السابق، ص ٥٠٥

وعليه ان التمييز بين جماعات المصالح وبين جماعات الضغط لا يسلم به كثير من المؤلفين، فانه متأثراً بالاصل عن بعض الاوساط الاميركية التي تراجعت عن مفهوم جماعات الضغط وفضلت استخدام تعبير جماعات المصالح بعد ان تعرضت لانتقادات شديدة. لان (الضغط على السلطة) يتنافر مع الديمقراطية ومع تجرد السلطة ووجوب عدم خضوعها الى اي تأثير او ضغط. ولذلك فان جماعات المصالح هي في حقيقتها جماعات ضغط ولا تنعزل عن ممارسة النشاط السياسية^١.

ومن خلال ذلك، هناك عدة تعاريف متنوعة لجماعات الضغط او جماعات منظمة نشاطها من اجل تحقيق مصالح مشتركة عن طريق التأثير بنفوذها في الهيئات العامة. وانها (عبارة عن مجموعات من الناس يشتركون في سمة عامة ويتفاعلون على اساس هذه السمة. وليس من الضروري ان يكون في هذه السمة شيء مادي، وانما قد تكون اتجاه). يعرفها اخر بانها (جماعة منظمة من الافراد ذات مصالح مشتركة، والاعضاء فيها لهم وجهات نظر واهداف مشتركة، ويحاولون التأثير في المسؤولين في الحكومة لتوجيه السياسات العامة بشكل مباشر او غير مباشر وفي المسائل التي تؤثر في مصالح اعضائها^٢). وهناك من يعرفها على انها (فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربة تدافع عنها، وتحل مشاكلها كجماعات وافراد، وتلجأ هذه الجماعات الى شتى الوسائل لتحقيق الاهداف التي ترمي الى الوصول اليها). وتعرف كذلك بأنها (تلك الجماعات المنظمة التي تهدف من انشطتها الى التأثير على السلطات العامة لكي توجهها في سياستها واعمالها وفقاً لما تقتضيه مصلحة تلك الجماعات)^٣. ويرى اخرون انما (جماعة منظمة تحاول التأثير على سياسات وقرارات الحكومة دون محاولتها السيطرة على المراكز الرسمية للدولة و ممارسة اساليب القوة الرسمية من خلالها، فهي لا تنوي احتلال مراكز القوة والحكم، بل تريد تحقيق مصالحها عن طريق الضغط على مؤسسات الدولة، واقناعها بضرورة تلبية حاجاتها)^٤. ويعرفها اخر على انها (جماعة او فئة لها مصالح او توجهات مشتركة، ويغلب ان يكون لهذه الجماعة عمل او مهنة واحدة، وتسعى الى التأثير في السياسات العامة حفاظاً على مصالحها او تأكيداً لتوجهاتها، وليس من اهدافها تحمل مسؤولية مباشرة في الحكم)^٥. وتعريف اخر (هي تجمع سياسي غير رسمي بين افراد يشتركون في خصائص وظيفية معينة، ويسعون تبعاً لذلك الى انجاز مصالح محددة عبر ايقاع التأثير السياسي في خيارات صناع القرار)^٦.

وهناك من يعرفها على انها (جماعة منظمة او غير منظمة من الافراد الذين تجمعهم مصلحة او رابطة موحدة و يهتمون بتنمية مصالحهم وحمايتهم بواسطة التأثير على الراي العام وممارسة الضغط على صانعي القرارات الحكومية)^٧.

^١ المصدر نفسه، ص ٥٠٧

^٢ كريم كشاكشي، المصدر السابق، ص ٦-٧

^٣ طارق فتح الله خضر، دور الاحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، دار نافع، عمان، ١٩٨٦، ص ٦٨

^٤ احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطابع وزارة التعليم العالي، العراق، ١٩٨٤، ص ١٨٠

^٥ حسن ابشر الطيب، الدولة العصرية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٣٥

^٦ مازن اسماعيل الرمضان، السياسة الخارجية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص ٢١٩

^٧ حافظ علوان حمادي الدليمي، المصدر السابق، ص ١١٩

المطلب الثاني انواع جماعات الضغط و وسائل عملها الفرع الاول انواع جماعات الضغط

يصعب الاحاطة بظاهرة جماعات الضغط احاطة تامة، فهذه الجماعات متنوعة وكثيرة العدد. بحيث يتعذر اقامة تصنيف شامل بانواعها المختلفة. ولا ريب، ان كونها توصف بأنها (جماعات) ينطوي على معنى انها ذات استمرارية نسبية و مؤسسة و ان اعضائها يسعون بصورة مشتركة الى اهداف متماثلة. ومع ذلك يمكن ان تكون غير مؤسسة، وحياتها قصيرة. واحجامها ضئيلة واهدافها محدودة و على صعيد اخر يمكن ان تكون محصورة في قطاع اجتماعي معين، او فئة اجتماعية معينة، كما يمكن ان تكون ذات ابعاد قطرية (وطنية) بل و ذات ابعاد دولية. وهناك من يصنفها الى:-

اولا: من ناحية المركز القانوني: يمكن تقسيمها من ناحية الاعتراف بكيانها قانونا الى جماعات مؤسسة وجماعات غير مؤسسة. فالثانية ليس لها مركز قانوني معترف به رسمياً، وهي تمارس نشاطها خارج الاطر الرسمية في المجتمع. وهي تتكون بمعرض حادثة معينة او قضية ما، فاذا ما انتهت اضمحلت جماعة الضغط تبعا لذلك. اما الجماعات المؤسسة فهي ذات مركز قانوني يقر بكيانها و اهدافها و نشاطاتها. وعليه تتمتع بدرجة معينة من التنظيم داخليا وفي علاقاتها الخارجية مع القوى الاخرى، وتبعا لذلك فان تنظيمها يضمن لها الاستمرار والبقاء، الامر الذي يهيأ لها جوا مناسباً لتحديد مراميها و ايجاد الوسائل الكفيلة لتحقيقها، ويكون لها تجارب عديدة في ممارسة اساليب الضغط والتاثير، مثالها النقابات العمالية والجمعيات والاتحادات بانواعها.

ثانيا: من ناحية علاقتها بالدولة: وفقا لمركزها بالنسبة الى الادارة في الدولة، يمكن التمييز بين نمطين، هما: الجماعات الخاصة، وهي خارج الادارة، والجماعات العامة وهي في الادارة^١.

ويوجد من يصنفها بطريقة اخرى مثل:-

- ١- جماعات الضغط السياسية: وهي لها مصلحة سياسية بحتة وامثلة ذلك هو اللوبي.
- ٢- جماعات ضغط شبه السياسية: وهي تتمثل في النقابات العمالية او اتحادات اصحاب العمل. ومع ان نشاطها لا ينحصر جميعاً في الناحية السياسية، غير انها لا تتمكن بدون نشاط سياسي من تحقيق اغراضها.
- ٣- جماعات الضغط الانسانية: وهي لا تمارس نشاط سياسي الا في القليل النادر، ومن امثلتها، جمعية رعاية الطفولة، جمعيات الرأفة بالحيوان، وكافة الجمعيات الخيرية. وهذه تمارس ضغطها عند طلب المعونة المالية وعند مناقشة مشاريع القوانين التي تمس نشاطها.
- ٤- جماعات الضغط ذات الهدف: وهي تختلف باختلاف اهدافها، فمنها جماعات المباديء او جماعات البرامج، وهي ترمي الى تحقيق المصالح الخاصة لعضائها، وقد تأخذ هذه المصلحة الخاصة

^١ صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، المصدر السابق، ص ٥١٦-٥١٧

صيغة قومية مثل اقرار حق التقاعد لكبار السن، او تأخذ صيغة محلية بحثة مثل الدفاع عن مصالح صناعة معينة في مدينتها او بلدها. ولكن هذا التقسيم ليس ثابتا، فكثير من المصالح الخاصة قد تكون قومية في الوقت نفسه.

0- جماعات الضغط للدفاع عن مصالح الدول الاجنبية داخل الدولة: وهذا النوع من الجماعات منتشر بصفة خاصة في الولايات المتحدة، حيث تعتمد الدول الاجنبية الى تشكيل (لوبيات) لتأييد وجهات نظرها والدفاع عن مصالحها. ويختلف نشاط الجماعات ونفوذها باختلاف حجمها، ونوعيتها و وسائل قوتها^١.

الفرع الثاني

وسائل عمل جماعات الضغط

يعرف الضغط بأنه مجموعة الوسائل المستخدمة من اجل الحصول من السلطات السياسية على بعض القرارات. حيث ان هدف الضغط هو الحصول على اجوبة، ولكن ليس اي جواب: ان كل معنى الضغط ينبثق بالضبط من ان المجموعات ليست لا مبالية تجاه الحلول المتبناة . فلكي تتوصل الى غايتها ، عليها الاختيار بين استراتيجيتين :

الاولى : تكمن في التوجه مباشرة الى المقررين السياسيين ، الحكومة ، او البرلمان او الادارة ، و ذلك حسب طبيعة القرار المطلوب اتخاذه .

والثانية : لها نفس الهدف النهائي لان المطلوب دائماً هو الحصول على قرار ما ، لكن المجموعة ، تضع قيد العمل استراتيجية غير مباشرة من اجل بلوغ هدفها : فهي تمارس الضغط على الرأي العام لكي يقوم بدوره بالضغط على المقررين . ان الاختيار بين هاتين الاستراتيجيتين هي قضية تتعلق بالملاءمة . فاحياناً يكون التوجه مباشرة لاصحاب القرار فعالاً أكثر ، و لا سيما عندما لا تكون مجموعة الضغط متمتعة بتعاطف الرأي العام معها . و احياناً يكون على المجموعة ، عندما تكون علاقتها بالسلطة سيئة ، ان تعتمد على الرأي العام لكي يكون لديها حظ بالتوصل الى غاياتها . ومن جهة اخرى ، فان مجموعات الضغط ليست كلها متساوية امام مثل هذا الاختيار . فالبعض يمتلك شبكات تأثير خفية الى حد ما تسمح لها بان تناقش مباشرة مع المقررين السياسيين . اما البعض الاخر فلا يمتلك نفس المصادر ، وعليه بالتالي ان يسعى لتعبئة الرأي العام^٢.

ولكي تنجح هذه الجماعات في اداء وظائفها ، تلجأ هذه الجماعات الى عدة وسائل للتأثير على الحكومة بجميع سلطاتها ، ومن هذه الوسائل :-

اولاً : التأثير على السلطة التنفيذية : وقد يتم ذلك عن طريق الاتصال المباشر او عن طريق ارسال خطابات او برقيات ، او نشر ((مناشدات)) في الصحف ، من اجل مراعاة مطالب معينة متعلقة في اتخاذ او عدم اتخاذ او تعديل او وقف تنفيذ قرار ما يسمى مصالح هذه الجماعات .

^١ بطرس بطرس غالي و محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مطبعة الاهرام، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٨٣-٢٨٤
^٢ جان ماري دنكان، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاحيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص ٣٤٥

ثانياً : التأثير على السلطة التشريعية : حيث تؤثر هذه الجماعات على اعضاء الهيئة التشريعية من اجل إقرار قانون معين او رفضه او تعديله بما يتفق مع مصالحها . ويتم هذا التأثير باستخدام اساليب متنوعة كتقديم ((هدايا)) او ما في حكمها لبعض الاعضاء , و تقديم دعم مالي لتمويل الحملات الانتخابية لمُرشي بعض الاحزاب السياسية في الانتخابات العامة , فضلاً عن لجوء بعض العناصر البارزة في هذه الجماعات لترشيح انفسهم في الانتخابات التشريعية ضمن قوائم الحزب الحاكم^١.

ثالثاً : التأثير على الرأي العام :- هناك عدة طرق للتأثير على الرأي العام منها مثلاً , الدعاية العلنية , ويمكن تطبيقه من خلال الصحف التي تصدرها مباشرة و رسمية . او من خلال نشر آرائها عبر اجهزة الاعلام المؤيدة لها. او تقوم بشراء صفحات في الصحف الكبرى من اجل عرض افكارها بحرية^٢.

و كذلك تمارس جماعات الضغط طرقاً مختلفة لتحريك الجماهير نحو اتخاذ مواقف تتسم بصورة عامة بالنعف , وذلك بهدف احراج السلطة و اجبارها على اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها . و الواقع ان الطرق المستخدمة في هذا الشأن عديدة و متنوعة , علنية و سرية , بحيث يصعب تحديدها على وجه الحصر- ومثالها , الإضرابات عن العمل , و الاعتصام في أماكن العمل , و المظاهرات في الشوارع و الساحات العامة , وإقامة الحواجز في الطرقات , و تقديم الاحتياجات و غيرها . كذلك تستخدم جماعات الضغط وسائل أخرى للتأثير على الرأي العام , مثل السيطرة على وسائل الإعلام و توجيهها لخدمة مصالحها , وذلك من خلال شراء اكبر مقدار ممكن من أسهم الشركات التي تمتلك دور النشر و الصحف التي تكون مورداً رئيسياً في استمرار صدورها, او تنشر- مقالات موصي بها في هذه الصحف , و جعلها تتغاضى عن القضايا التي تصطدم بها , او قد تمتلك جماعات الضغط هي ذاتها وسائل اعلامها الخاصة بها , فتتوجه بصورة مباشرة الى الجمهور^٣.

رابعاً :- التهديد العلني: تلجأ مجموعات الضغط للتهديد العلني , عندما تسعى بشكل خاص لانتزاع قرار في مجال معين و ليس لتنمية شعبيتها الاجمالية . ان البرلمانين هم الضحايا المعنيين لهذا النوع من العمل . فمجموعات الضغط يمكنها بالفعل ان تضغط للتأثير عليهم بتهديدهم بأنها ستفسد اعادة انتخابهم بكل الوسائل , و لاسيما بالدعوة للتصويت ضدهم او بنقل دعمها النشط لخصومهم.

خامساً : المشاورة: ان دوائر الدولة و مؤسساتها غالباً ما تلجأ الى استشارة الاختصاصيين و ذوي الرأي في بحث القضايا المطروحة في مختلف ميادين الحياة العامة قبل ان تتخذ قراراً او تصدر تشريعاً ينظمها . و ان ممارسة التشاور هذه غالباً ما تفتح قناة جديدة امام جماعات المصالح لممارسة ضغطها . اذ تجد هذه الجماعات الفرصة المناسبة لامرار وجهة نظرها الخاصة بها بواسطة المعلومات التي يتقدم بها المستشارون المرتبطون بها الى السلطة بشكل وثائق حول المشاكل التي يجري البحث فيها , و تكون

^١ حسن نافعة و آخرون , المصدر السابق , ص ٣٤٨

^٢ صادق الاسود , الرأي العام , مطابع وزارة التعليم العراقية , بغداد , ١٩٩١ , ص ٣٦٣

^٣ جان ماري رانكان , المصدر السابق , ص ٣٤٧

كاملة و معدة باعتناء من قبل خبراء اكفاء . فجماعات الضغط في هذه الحالة تمارس الضغط مباشرة على السلطة عبر من يمثلها من الخبراء او ذوي الرأي^١.

سادساً :- التقاضي او اللجوء الى القضاء: و يقصد بها لجوء جماعات المصالح الى المحاكم لاستخدامها في عرض قضاياها و الدفاع عن وجهات نظرها . فهذه الجماعات تستطيع اضافة تقارير موجزة لملف القضايا المعروضة امام المحاكم و التي تهمها , ومثل هذه التقارير تقدم معلومات اضافية للمحاكم . و في هذه الجماعات قد تضيف هذا التقرير لجذب انتباه الاعلام للمحاكمة او لتقديم مزيد من المعلومات و الحجج لمحامي التقاضي , و خصوصاً اذا كان المتقاضي يفتقد الموارد المالية . و عموماً فان التقاضي هو وسيلة من وسائل جماعات المصالح عندما تفشل في الضغط على السلطين التشريعية و التنفيذية^٢.

و يمكن القول ان نشاط جماعات المصالح و الضغط حتمي , و أساليبها فعالة في التأثير على الحكومة . كما ان دور الحكومة توسع , فان جماعات أكثر ذات مجال اكبر بدأت بالظهور. ان طبيعة هذه الجماعات محصورة و ليست شاملة , اي ان كل جماعة تهتم بمصلحة واحدة و تمثل فئة واحدة , و هي غالباً ما تعكس مصالح الفئة الاجتماعية الاعلى من الناحية الاقتصادية اكثر من عكسها لصالح الفئات الاجتماعية الادنى من الناحية الاقتصادية و الاقل اهمية من الناحية السياسية . ان المواطنين الذين يملكون الموارد - الثروة, التعليم , و القدرات التنظيمية - هم الذين يقودون هذه الجماعات اكثر من الذين يفتقدون هذه الموارد.

المبحث الثاني

واقع جماعات الضغط في اقليم كردستان العراق

على الرغم من وجود بعض التوجهات المهنية و الهيئات والندوات الثقافية في بدايات القرن العشرين, إلا ان النضال المهني في اقليم كردستان العراق ظاهرة جديدة, حيث ظهرت هذه الجماعات عملياً بعد انتفاضة عام (١٩٩١). والتي واجهت العديد من المشاكل أبرزها عدم وجود قانون يهيأ المجتمع و يفتح الباب أمام تنظيم العمل المنظماتي في اقليم كردستان. إلا أن جماعات الضغط استطاعت أن تخطو باتجاه أخذ دورها الطبيعي والضروري في المجتمع الكوردي بالرغم من وجود العديد من العقبات وضعت أمامها, بعضها مصطنعة والبعض الآخر ظهرت تلقائياً نتيجة للأحداث السياسية التي شهدتها اقليم كردستان العراق.

^١ صادق الاسود , علم الاجتماع السياسي , المصدر السابق, ص ٣٦

^٢ لورانس غراهام و آخرون , المصدر السابق , ص ٣٦

المطلب الاول

نبذة عن تاريخ جماعات الضغط والمنظمات في اقليم كردستان

لقد ظهر العمل المنظماتي في اقليم كردستان منذ بداية محاولات الاحزاب والهيئات السياسية للدخول في ادارة البلد، سواء كان ذلك في مرحلة العمل النضالي السري أو العمل المدني العلني في المجتمع. ولكن بشكل عام يمكن القول أن تاريخ عمل الجماعات والمنظمات ينقسم الى مرحلتين أساسيتين، وهي:

المرحلة الاولى: مرحلة ما قبل عام (١٩٩١) (ما قبل انتفاضة شعب كردستان):

في مرحلة ما قبل الانتفاضة لم يكن للمجاميع والمنظمات وجود في المجتمع، والناس في اقليم كردستان لم يكن لها معرفة بالمجاميع والمنظمات. كان لدى حزب البعث المتسلط فقط منظمات مهنية وشعبية شكلية كارتونية، كانت منظمات شكلية قصد حزب البعث منها السيطرة على الاشخاص والعودة اليها، لأنها في الاصل لا تختلف كثيراً عن ما كان تريده الحزب.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد عام (١٩٩١) (مابعد انتفاضة شعب كردستان):

نستطيع القول ان شعب كردستان قد التقى عملياً بكلمة (منظمة أو جماعة) في مرحلة مابعد انتفاضة عام (١٩٩١)، اي نبت براعم المنظمات والمجتمعات بعد الهجرة المليونية التي حصلت في شهر نيسان عام (١٩٩١) والتي شملت محافظات اقليم كردستان و قدوم المنظمات العائدة للامم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الدولية. قدوم هذه المنظمات الى اقليم كردستان جاءت بعد القرار الاممي الرقم (٦٨٨) من قبل مجلس الامن الدولي في (٥ ايار ١٩٩١) بعد إقرار هذا القرار باشرت العديد من المنظمات العربية والاوربية والامريكية وغيرها بفتح فرع في الاماكن المختلفة في اقليم كردستان وجنوب العراق وقدموا العديد من الانشطة الخدمية في مجال الصحة والغذاء وانشطة الاعمار، وبحسب احدي التقارير المقدمة من منظمات الامم المتحدة في العراق في عام (١٩٩٥) بيان نسبة (٧٥%) من شعب كردستان يعتمدون على الخدمات المقدمة منهم آنذاك^١.

بهذه الطريقة عرف اقليم كردستان العراق بدايات العمل المنظماتي وان كانت في فهمها المنحصر كمؤسسات لتقديم المساعدات الانسانية وتقديم المعونات والاعمار. ولقد تشكلت في المرحلة الثانية العديد من المنظمات الكوردية التي أخذت خبرتها من تجربة المنظمات الاجنبية آنذاك مثل منظمة (حماية اطفال كردستان-KSC) المشابهة لمنظمة (حماية الاطفال البريطانية-SCF) و (منظمة كوردو- KURDO) للاعمار والعديد من منظمات الاعمار مثل (ئيكو-ECO) و (ميديكو انترنشنال Medico International)^٢.

^١ فلاح مرادخان و سروة علي جعفر، الاشكالية القانونية للعمل المنظماتي في اقليم كردستان، بحث غير منشور، ٢٠٠٥، ص ٥

^٢ المصدر نفسه، ص ٦

نتيجةً لتقيد الاوضاع الاقتصادية والسياسية في اقليم كردستان وبعدها اندلاع الحرب الداخلية بين الاطراف السياسية بالأخص الحزبين الرئيسيين في كردستان وتقسيم الحكومة ومعظم الدوائر الحكومية، اصبحت أنشطة المنظمات تحت السيطرة المباشرة لها و سرعان ما قسمت المنظمات حسب نواحي عملها والمصلحة الاقتصادية وعقودها مع الحزبين الرئيسيين حيث كانت لها أنشطة معلومة وحدود معينة بعد عام (١٩٩٦) حيث اصبحت المنظمات جزء من الحملة التسويقية للأحزاب السياسية ولم يكونوا مستقلين كدائرة مدنية تهتم بأنشطة المجتمع المدني تهتم كل المجتمع بكافة أفكاره و انتماءاته. بل بالعكس فقد أثر هذا التقسيم على عمل المنظمات، حيث كانت تمنع الحزبين الرئيسيين نشاطات منظمات مناطق نفوذ الحزب الآخر في أراضيه.

بالمقابل كانت هنالك محاولات جزئية لتطور عمل المجاميع والمنظمات بعد صدور القرار رقم (٩٨٦) من قبل مجلس الامن الدولي المعروف بقرار (النفط مقابل الغذاء) في عام (١٩٩٦). والذي اصبحت طور التنفيذ على الرغم من جميع السلبات فإن هذا القرار كان له تأثيره الواضح في القطاعات الصحية والتربوية وقسم من البنى التحتية لاقتصاد اقليم كردستان العراق، حيث أن العديد من البرامج اصبحت طور التنفيذ مثل بناء المدارس والمجمعات السكنية وتنظيف الاراضي المزروعة بالالغام ومساعدة الفلاحين وغيرها^١.

وفي هذه المرحلة، وبسبب الحرب الداخلية في اقليم كردستان، تركت العديد من المنظمات الاجنبية البلاد، و بالمقابل تشكلت منظمات جديدة بعضها كانت تتبع عمل المنظمات الاجنبية وتستمر في عملها وبعضها أسست من قبل الاحزاب السياسية وبعضها من قبل الامم المتحدة، وبالأخص تلك المنظمات النشطة المختصة بأزالة الالغام مثل منظمة (بيرمام، كوما، باواجي) حيث احدثت تغييرات نوعية في برامجها من أنشطة الاعمار والاهتمام بالمجالات الصحية كما توجهوا في برامجهم الى تأسيس مجتمع مدني والاهتمام بحقوق الانسان بوجه خاص حقوق المرأة والذي أدى بدوره الى ظهور منظمات تهتم بحقوق الطفل وحقوق الانسان وحقوق المرأة وغيرها^٢.

بعد تحرير العراق من الدكتاتورية عام (٢٠٠٣) بدأت مرحلة جديدة لعمل المنظمات فتشكلت الكثير من المنظمات المحلية، الا أن اغلبها تتشابه في عملها وتختلف في اسمائها وتكرر انشطتها وبرامجها. كما ان كثرة وجود المنظمات ولمجاميع تعود الى المعاملة المباشرة للمنظمات الامريكية عموماً، وبشكل خاص منظمة (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية-USAID) ومنظمات محلية ضمن برنامج تخطيطي يسمى بـ(انتقالي-transitional) وقامت تلك المنظمات المحلية المتشكلة في زمن التسعينيات او تلك التي تشكلت في ما بعد بارتداء ثوب (منظمات المجتمع المدني) لكي تمارس الضغط هنا وهناك لكن لم تستطع تلك المجموعات او المنظمات ان تكون لها تأثير كبير و ملحوظ على السياسة المتبعة وعلى القرارات السياسية.

^١ للمزيد من التفاصيل أنظر نص القرار في الرابط التالي الخاص بموقع الامم المتحدة:

<http://www.un.org/arabic/depts/oip/background/indexA.html>

^٢ فلاح مرادخان و سروة علي جعفر، مصدر سبق ذكره، ص ٥

يمكن اعتبار الاحتجاجات (١٦ مارس ٢٠٠٦) التي جرت في ذكرى القصف الكيماوي على مدينة حلبجة الشهيدة نقطة عملية بدائية لعمل جماعات الضغط في اقليم كردستان، والتي جرت من قبل الشباب ضد قلة الخدمات، وشهدت الغضب والعنف واحرقت الرموز الدالة على المدينة، وبالمقابل قامت قوات الشرطة بإطلاق العيارات النارية وسقط ما بين قتيل وجريح واعتقل العديد منهم^١. كما جرت في شهري تموز وأب في نفس العام مظاهرات واحتجاجات في العديد من الاقضية والنواحي بسبب قلة الخدمات. حيث قامت المنظمات، وأثناء هذه الاحداث بلعب دور الوسيط بين المواطنين والحكومة، وبسبب نشاطات المنظمات الايجابية حرر العديد من المعتقلين كما رفعت المنظمات التقارير ونشرت التقارير التي تكشف الفساد ومعاناة الناس من قلة الخدمات ولكن لم تستطع تلك المنظمات ان تكون مجموعة معارضة على الحكومة والسياسة المتبعة وهذه الضغوطات لم يكن لها تأثير كبير على قرارات الحكومة.

المطلب الثاني

عمل جماعات الضغط في اقليم كردستان

إن عمل جماعات الضغط في اقليم كردستان يشوبه العديد من جوانب الضعف، يعود السبب الاساسي منه الى عدم تكملة الواقع المدني الكوردستاني. فلفترة ما يقارب عشرين عاماً كانت هنالك اشكاليات قانونية تتعلق بدور جماعات الضغط من حيث تعريفها وعملها و دعمها المادي. وعلى الرغم من صدور قرار رقم (١) لسنة (٢٠١١) المعروف بقانون (المنظمات غير الحكومية في اقليم كردستان العراق)، الا أن الواقع العملي قبل ذلك كان يشوبه الكثير من الغموض والارتباك القانوني، وذلك بسبب وجود قانون قديم صدر عام (١٩٩٣) تحت عنوان (قانون الجمعيات لإقليم كردستان العراق).

بشكل عام في هذا الفرع نركز على نقطتين اساسيتين، وهما أهم اشكاليات عمل جماعات الضغط في اقليم كردستان و كذلك آليات عملها.

أولاً: اشكاليات عمل جماعات الضغط في اقليم كردستان:

أكد مشروع الدستور في اقليم كردستان ضرورة الحفاظ على حرية واستقلالية جماعات الضغط في المادة رقم (٢٦) لمشروع اقليم كردستان تقول (حكومة الاقليم تكفل حق تشكيل الجمعيات والنقابات والمنظمات والاتحادات المهنية وتضمن حرية الانضمام اليها، وينظم ذلك بقانون)^٢. وكانت هنالك لفترة مايقارب عقدين من الزمن ثلاثة قوانين لتنظيم عمل جماعات الضغط، يتمثل بقانون رقم (١٨) المعروف بـ(قانون الجمعيات لإقليم كردستان العراق) وقانونين تنظمان عمل

^١ جريدة الشرق الاوسط، ٣١ مارس ٢٠٠٦، العدد ٩٩٨٥، مصدر من الانترنت:

http://www.awsat-a.com/details.asp?section=4&article=355847&issueno=9985#.U_dmUsWSyCE

^٢ للمزيد من التفاصيل انظر نص مشروع دستور اقليم كردستان في الرابط التالي:

<http://www.perlemanikurdistan.com/files/sitecontents/100809083313.pdf>

المنظمات في اقليم كردستان وهما قرار الرقم (٢٩٧) رئاسة اقليم كردستان لأدارة السليمانية وقرار الرقم (١٥) لسنة (٢٠٠١) برلمان كردستان لأدارة اربيل. استمرت هذه الحالة الى ان شرع برلمان كردستان قانون رقم (١) لسنة (٢٠١١) تحت عنوان (قانون المنظمات غير الحكومية في اقليم كردستان العراق). وهذا ما أدى بالنتيجة الى ظهور مجموعة الاشكاليات في عمل جماعات الضغط بدل ترتيب أمورها وتوحيد اجراءات عملها. ومن أهم هذه الاشكاليات هي^١:

١. اشكالية تعريف جماعات الضغط:

في قوانين تنظيم عمل جماعات الضغط في اقليم كردستان هنالك نوع من الغموض في تعريف هذه الجماعات، حيث يعرف قانون رقم (١٥) للمنظمات بأنها "هيئة غير حكومية مستقلة تتكون من افراد طبيعيين يعملون من أجل تحقيق في المجالات الخدمية والاعمار والانشطة الانسانية في الاقليم"^٢. بينما تم تعريف المنظمة وفي قرار الرقم (٢٧٩) الصادر من رئاسة الاقليم بأنها "تنظيم طوعي تتضمن المصلحة العامة، ولديها شخصية معنوية ومستقلة، تتكون من مجموعة أشخاص لديهم طابع اغاثي للمواطنين المنكوبين، يقومون بالاعمال الصالحة لحماية البيئة وتأمين الخدمات الاساسية وتوعية مجتمعية سليمة لمواطني الاقليم"^٣. في حين يعرف قانون رقم (١) لسنة (٢٠١١) المنظمة بأنها: "مجموعة أشخاص لديهم شخصية معنوية وطبيعية يعملون وفقاً لهذا القانون، يحاولون تحقيق هدف معين، ويخلو عملهم من تحقيق ربح شخصي"^٤.

واذا نظرنا دقيقاً الى التعاريف السابق للمنظمات والهيئات، نرى بوضوح أن هنالك اشكالية حول فهم هيئات الدولة لجوهر ومعنى جماعات الضغط والمنظمات غير الحكومية. وهذا ما أثر بدوره على انشطة الجماعات واعمالها من حيث عدم وضوح الرؤية حول المعنى الحقيقي لهذه الهيئات.

٢. اشكالية تسجيل واعطاء الاجازة لجماعات الضغط:

بحسب القرار الرقم (٢٩٧) لعملي اي منظمة محلية داخلية هناك بعض اجراءات روتينية لتسجيل المنظمة يجب اتخاذها من قبل الاشخاص المعنيين وذلك بتقديم طلب الاجازة الى وزارة (العلاقات والتعاون) ثم تقوم الوزارة بتحويل الاوراق الى وزارة الداخلية للموافقة. في حين بحسب القرار الرقم (١٥) فإنه من المفروض منح الاجازة من قبل وزارة الداخلية. اما في قانون رقم (١) لسنة (٢٠١١) فقد حصل تطور حيث تم تغيير مصطلح "الاجازة" الى مصطلح "التسجيل" وذلك بتقديم طلب الى دائرة خاصة تسمى بـ(دائرة المنظمات غير الحكومية) التابعة لمجلس وزراء اقليم كردستان^٥.

^١ لمعرفة المزيد من التفاصيل حول هذه القوانين والقرارات أنظر موقع برلمان كردستان في الرابط التالي:
<http://www.perlemanikurdistan.com>

^٢ للمزيد من التفاصيل انظر قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠١ برلمان كردستان، (ادارة اربيل)

^٣ للمزيد من التفاصيل انظر قرار رقم ٢٩٧ رئاسة اقليم كردستان، (ادارة السليمانية)

^٤ للمزيد من التفاصيل انظر قانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ في الرابط التالي:

<http://www.perlemanikurdistan.com/files/articles/190511123525.pdf>

^٥ للمزيد من التفاصيل انظر نص القرارات والقوانين المذكورة.

إن منح الاجازة من قبل مركز شرطة أو وزارة أمنية، ان كانت مباشرة او غير مباشرة، تحد من استقلالية المنظمات. حيث ومن البداية تستطيع هذه الجهات الامنية ان لا تمنح الاجازة لأي سبب كان. لكن في الدول المتقدمة احدثت نظام جديد لمنح الاجازات وهي استلام الاجازة من المحكمة او من طرف كاتب العدل مستقلة تماماً عن الحكومة. فمثلاً في دولة المانيا ان من يرغب بتشكيل منظمة يجب أن يتقدم بطلب الى المحكمة العليا (supreme court) لتسجيل المنظمة. ولأن التسجيل يستغرق وقتاً فقد تقوم الجهة المعنية بمنح اجازة وقتية لحين تكملة الاجراءات^١. وتسمى اصلاً هذه الحالة بـ"تسجيل" المنظمات والهيئات.

٣. اشكالية المعونة المالية لجماعات الضغط:

من المهم جداً أن تكون لجماعات الضغط مصادر متنوعة ومعقولة لدعم أنشطتها. وفي متن قرار (٢٩٧) والقانون الرقم (١٥) لم يتم ذكر مصادر التمويل الا التمويل الذاتي. بينما في قانون رقم (١) لسنة (٢٠١١) فقد حصل تغير حيث تم اضافة مصدر الدعم الحكومي لجماعات الضغط والمنظمات.

ان جماعات الضغط بشكل عام تحتاج الى نوعين من المعونة المالية، وهي:

- أ. التخصيصات الشهرية: لدفع اجور المكاتب والمواصلات وغيرها لغرض ادامة عمل المنظمة.
 - ب. تخصيص معونات للمشاريع: للصراف على المشاريع الخاصة في مجالات حقوق الانسان والتوعية والتي يمكن الحصول عليها من قبل جهات دولية وداخلية تهتم بالاعمال الانسانية.
- أن المشكلة الاساسية تكمن في ان جماعات الضغط في اقليم كوردستان تعاني حالياً في الحصول على المعونات المالية بنوعها الشهري والخاص بالمشاريع. وذلك بسبب تقليل نسبة المانحين الدوليين والداخليين. حيث في الداخل ظهرت ازمة مالية حادة و عجز واضح في ميزانية الحكومة. بينما انخفضت نسبة اهتمام الجهات الدولية بالعملية التوعوية في اقليم كوردستان.

٤. اشكالية هيكلية جماعات الضغط:

اشار القرار رقم (٢٩٧) الى أن المنظمة تتكون من هيئتين فقط وهما (هيئة المنظمة) و (هيئة المؤسسين)، دون أن يشير الى العضوية فيها. بينما اشار القانون رقم (١٥) في المادة السادسة الى أن المنظمة تتكون من هيئة واحدة تسمى بـ"الهيئة التأسيسية" حيث بإمكانهم العمل في المنظمة، بالاضافة الى اهتمام القانون بموضوع العضوية في هذه المنظمات والجماعات. في حين فان قانون الرقم (١) لسنة (٢٠١١) لم يحدد عدد الهيئات داخل المنظمة بل أكد في المادة السادسة على أن المنظمة تقوم بدورها بتحديد شروط العضوية فيها في النظام الداخلي من حيث السن وحق التصويت والترشيح^٢.

^١ مراقب، المواطن في استراتيجية دولة القانون، جريدة خبات، اربيل، رقم ١٧٨٦، في ٢٠٠٥/٥/٧

^٢ Charles Mathias, Ethnic Groups and Foreign Policy, McCormick's edited "A Reader in American Foreign Policy, 1981, Pp. 307-316

^٣ للمزيد من التفاصيل انظر نص القرارات والقوانين المذكورة.

٥. اشكالية التأثير الحزبي على جماعات الضغط:

على الرغم من وجود العديد من المنظمات والجمعيات والهيئات في اقليم كردستان، مستقلين و تابعين للأحزاب السياسية. الا ان الاحزاب في المجتمع الكوردي، ولما يقارب عقدين من الزمن، لم تصل الى مرحلة القناعة بأن تكون لجماعات الضغط دور فعلي وحقيقي. بل حاولت أن تسيطر على هذه الجماعات بشتى الوسائل، من أهمها التمويل المادي^١. وهذا ما أدى بالنتيجة الى انعدام الثقة بالمنظمات وظهورها للمجتمع بصورة هزيلة. بحيث أن محاولات هذه الجماعات للضغط على الحكومة واقناعها في موضوع معين كانت خجولة، بل في بعض الاحيان أن هذه الجماعات تحاول أن تأخذ قبول الحكومة بدل قبول الناس.

٦. اللامبالاه للفرد الكوردستاني في المجتمع:

المجتمع الكوردستاني امام مجموعة من الاسئلة المهمة والمصيرية، ومن أهم هذه الاسئلة بعد نموذج لحكم يمتد لثلاثة وعشرون سنة، وهو سؤال حول الدور الحقيقي للمواطن في ادارة الاقليم، سواء كان ذلك عن طريق النواب المختارون في البرلمان أو عن طريق جماعات الضغط. وإن قلة ثقة الشارع الكوردستاني بالسلطة السياسية ادت الى ظهور نوع من اللامبالاة للفرد في المجتمع. وهذا ما يعتبر عائق اخر امام عمل المجاميع والمنظمات. فبلا شك ان ما يتنازع عليه المنظمات والجماعات هو الجماهير، لذا ان لم يكن الفرد صاحب ارادة قوية وان يعتقد أن بإمكانه فرض آرائه، لايجوز التفكير بنجاح عمل جماعات الضغط وأنشطتها.

أن هذه الاشكاليات التي حصلت في رؤية القوانين والقرارات الخاصة بتحديد عمل جماعات الضغط أدت الى ظهور العديد من النواقص في عمل هذه الجماعات من حين لآخر. نظراً لوجود العديد من الثغرات القانونية لتحديد عمل الجماعات وتكوينها، بالاضافة الى مصادر تمويل استمراريته وعملها. مما قلص ذلك كله في خبرة الاشخاص المهتمين بالعمل المنظماتي خصوصاً والعمل في مجال المجتمع المدني عموماً.

ثانياً: وسائل عمل جماعات الضغط في اقليم كردستان:

هنالك وسيلتين متبعين للعمل حالياً من قبل جماعات الضغط في اقليم كردستان، تتمثلان في:

١. تنفيذ المشاريع التوعوية:

تقوم جماعات الضغط بكتابة المشاريع الصغيرة والكبيرة لغرض توعية المواطنين بأساسيات الحياة. والمشروع هو نشاط تستخدم فيه موارد معينة وتنفق من أجله الأموال للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة. وقد يكون المشروع زراعي أو صناعي أو سياحي أو خدمي وقد يكون مشروعاً كبيراً أو مشروعاً صغيراً أو متوسط الحجم. وقد يكون مشروعاً محلياً أو مشروعاً قومياً أو مشروعاً دولياً. وتأتي أفكار هذه المشاريع من عدة مصادر أهمها:

^١ طه سليمان، مجموعة مقالات، مطبعة اربخا، كركوك، ٢٠٠٦، ص ٤٥

^٢ William J. Keefe, Congress and the American People, Englewood Cliffs, New Jersey, 1984, P.49

أ. الطلب والاحتياجات غير المشبعة والمطلوب إنتاجها لتلبية هذه الاحتياجات.
ب. وجود موارد مادية وبشرية غير مستخدمة، وهناك فرص أو إمكانيات لاستخدامها في أغراض إنتاجية.

ت. المشاكل التي تعترض عملية التنمية تولد أفكار لمشاريع.
ث. نقص التسهيلات التسويقية للسلع مثل النقل أو التخزين أو التصنيع أو التعبئة هذه النقاط توحى للمستثمر بأفكار لمشروعات .

ان جماعات الضغط في اقليم كوردستان بشكل عام تستخدم تنفيذ المشاريع كوسيلة رئيسية للتأثير على المجتمع وتطبيق أفكارها التي تنسجم مع متطلبات المجتمع. ولغرض الحصول على الدعم المادي والمعنوي لتطبيق المشاريع، فإن هذه الجماعات والمنظمات تحاول الحصول على الموافقة من الجهات الداخلية في الحكومة، وايضاً الجهات الدولية من أجل الدعم المالي. وهذا ما حصل خلال العقدین الماضيين. ويبدو أن التغييرات الحاصلة في رؤية الفرد تجاه مؤسسات الاقليم وادارة البلد تعكس الدور الايجابي للمؤسسات والهيئات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

٢. الرقابة على مؤسسات الاقليم:

في مجتمع ديمقراطي، تقوم المؤسسات بمراقبة الدولة، وهذا ما يؤدي الى تحجيم عمليات الفساد بجميع انواعه، من هنا يجب على الحكومة من الناحية الادارية او من ناحية النشاطات ان تكون رقيبها على المنظمات ايضاً، ويجب توفير او وجود هيئة، مثل (مفوضية منظمات المجتمع المدني) بالاضافة الى الجمعيات التخصصية والمهنية، للحد من تكرار عمل او نشاطات تلك المنظمات والهيئات او منع بعض عطاءاتها الغير مقبولة او لاغراض غير مقبولة في حال عملت المنظمة عكس او ضد القانون او النظام العام.

مقابل ذلك، للجماعات ايضاً الحق في متابعة و مراقبة جميع الدوائر والمراكز الحكومية، كمتابعة الموازنة العامة وكيفية صرفها كما لها الحق بالوقوف بوجه الفساد الاداري والاستغلال. وذلك من خلال¹:

أ. متابعة عمل البرلمان: فالمتابعة ما زالت تعتبر المشكلة الرئيسية للعديد من المنشات والعملية الرقابية في المشاريع الكبيرة ما زالت عملية معقدة. فهي لا ترتبط فقط بالنظام الرقابي وبالهيكل التنظيمي والأساليب القيادية، وإنما بالخطط والأهداف التي تعتبر القوة المركزية للجماعات. حيث أن لجماعات الضغط حق متابعة عمل البرلمان وحضور الجلسات والانتباه لاجتماع اجندتها. ولكن جماعات الضغط تبعد نوعاً ما عن ممارسة هذا الحق بسبب اهتمامها وتركيزها على الانشطة اليومية والسهلة. وهذا ما قلل من أهمية دور هذه الجماعات.

ب. متابعة عمل الحكومة: فمثلاً إن للمنظمات الحق في متابعة الموازنة العامة للدولة ومتابعة المصروفات الصادرة والواردة والانتباه والحرص على تنفيذ الاعمال والنشاطات الخدمية و كفيتهها. وإذا

¹ Robert Trice, Interest Groups and Foreign Policy Process, U.S. Policy in the Middle East, Beverly Hills, California, Sage Publications, 1976, P.29

ظهر هنالك استغلال للوظيفة او نقص في الادارة، فإن الجماعات لها الحق في اتخاذ موقف ومتابعة مراكز الشرطة والامن والسجون وغيرها.

ت. متابعة عمل المحكمة: المحكمة دائرة مستقلة، ولكن لجماعات الضغط الحق في المتابعة والتحقيق لمعرفة مدى استقلالية المحكمة وقانونية قراراتها وكم يستغرق انجاز امر قانوني والدعوات ومتى تنجز. كما أن للمنظمات والمجاميع الحق في جمع التوقييع والاضراب عن الطعام وفي المظاهرات والاحتجاجات كورقة ضغط تستخدمها عند الحاجة. وهذا ما لا نلاحظه في اقليم كردستان بسبب عدم ذكر تلك الاجراءات في القوانين المنظمة لعمل جماعات الضغط.

الخاتمة

- في ختام هذا البحث توصلنا الى جملة من الاستنتاجات، من أهمها:
1. لجماعات الضغط تأريخ طويل في العالم، ولكن اقليم كردستان شهد هذه الجماعات منذ ما يقارب عقدين من الزمن بمعناه الحقيقي.
 2. لا يزال هنالك غموض يشوب عمل جماعات الضغط في اقليم كردستان. مما ادى ذلك الى ظهور العديد من الاشكاليات القانونية والسياسية والمدنية حول الدور الفعلي لهذه الجماعات.
 3. ان الضغط الذي يمارسه المجاميع والهيئات والمنظمات في اقليم كردستان يعتبر ضغطاً خجولاً لا يغير، في كثير من الاحيان، نوعية القرارات الحكومية والبرلمانية ومدى تأثيره محدود.
 4. على الرغم من وجود العديد من مصادر المعونة المالية لعمل المنظمات، الا ان جماعات الضغط في اقليم كردستان تعتمد على الدعم الحكومي اكثر من اي طرف آخر. وهذا ما يمكن اعتباره خطأ واضحاً، لأنه في حالة الازمات المالية للحكومة فان هذه الجماعات لا تستطيع الاستمرار في عملها.
 5. ان الانتماء الحزبي بصورة حرفية لجماعات الضغط، أثر ويؤثر كثيراً على المردود الفعلي لعمل جماعات الضغط في اقليم كردستان. وهذا ما يقف عائقاً امام توسع المنظمات وعملها ونشاطاتها.
 6. انحصرت آليات عمل جماعات الضغط في اقليم كردستان على الجانب التوعوي عموماً، وعلى الجانب الرقابي بشكل جزئي. علماً أن هذه الجماعات قد تغاضت عن بعض من وظائفها الحقيقية.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب باللغة العربية:

١. ابراهيم درويش، النظام السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٨
٢. احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطابع وزارة التعليم العالي، العراق، ١٩٨٤
٣. انمار لطيف نصيف، جماعة الضغط اليهودية في اربع ادارات امريكية، شركة المنصور للطباعة، بغداد، ١٩٨٩
٤. بطرس بطرس غالي و محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، مطبعة الاهرام، القاهرة، ١٩٧٦
٥. جان ماري دنكان، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاحيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧
٦. جان مينو، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٠
٧. حافظ علوان حمادي الدليمي، المدخل الى علم السياسة، مطبعة رهند، السليمانية، ٢٠٠٨
٨. حسن ابشر الطيب، الدولة العصرية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠
٩. حسن نافعة واخرون، مقدمة في علم السياسة، ج١، دار الجامعة، القاهرة، ٢٠٠٢
١٠. سليمان صالح الغويل، ديمقراطية الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ٢٠٠٣
١١. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي (اسسه وابعاده)، مطابع وزارة التعليم، العراق، ١٩٩٠
١٢. صادق الاسود، الرأي العام، مطابع وزارة التعليم العراقية، بغداد، ١٩٩١
١٣. طارق فتح الله خضر، دور الاحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، دار نافع، عمان، ١٩٨٦
١٤. طه سليمان، مجموعة مقالات، مطبعة اربخا، كركوك، ٢٠٠٦
١٥. فلاح مرادخان و سروة علي جعفر، الاشكالية القانونية للعمل المنظماتي في اقليم كردستان، بحث غير منشور، ٢٠٠٥
١٦. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاحيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٨
١٧. لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٦
١٨. لورانس غراهام واخرون، السياسة والحكومة، ترجمة عبدالله بن فهد، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٠
١٩. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١
٢٠. موريس دوفرجيه، مدخل الى علم السياسة، ترجمة سامي الدروي وجمال الاتاسي، دار دمشق، دمشق، د.ت
٢١. هشام محمود الاقداامي، اللوبي وجماعات الضغط السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠١٢

ثانياً: الجرائد:

١. المواطن في استراتيجية دولة القانون، جريدة خبات، اربيل، رقم ١٧٨٦، في ٢٠٠٥/٥/٧

ثالثاً: المصادر الالكترونية:

١. الرابط الخاص بموقع الامم المتحدة:

<http://www.un.org/arabic/depts/oip/background/indexA.html>

٢. جريدة الشرق الاوسط، ٣١ مارس ٢٠٠٦، العدد ٩٩٨٥، مصدر من الانترنت:

<http://www.awsat->

[a.com/details.asp?section=4&article=355847&issueno=9985#.U_dmUsWSyCE](http://www.awsat.com/details.asp?section=4&article=355847&issueno=9985#.U_dmUsWSyCE)

٣. كريم كشاكش، جماعات الضغط واثرها على الانظمة السياسية المعاصرة، الدليل الالكتروني للقانون العربي، مصدر من الانترنت:

www.arabLawinfo.com

٤. قانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ في الرابط التالي:

<http://www.perlemanikurdistan.com/files/articles/190511123525.pdf>

٥. نص مشروع دستور اقليم كردستان في الرابط التالي:

<http://www.perlemanikurdistan.com/files/sitecontents/100809083313.pdf>

رابعاً: الكتب باللغة الانجليزية:

1. Charles Mathias, Ethnic Groups and Foreign Policy, McCormick's edited "A Reader in American Foreign Policy, 1981
2. Robert Trice, Interest Groups and Foreign Policy Process, U.S. Policy in the Middle East, Beverly Hills, California, Sage Publications, 1976
3. William J. Keefe, Congress and the American People, Englewood Cliffs, New Jersey, 1984

الملخص

بشكل عام تمارس جماعات الضغط دوراً كبيراً في العملية التوعوية في المجتمع، حيث بإمكانها ان تلعب ضغطاً مزدوجاً من خلال انشطتها ومراقبتها. فمن جهة تستطيع أن تكون عاملاً لتوعية الفرد من أجل المشاركة في عملية ادارة المجتمع. ومن جهة أخرى، تمارس هذه الجماعات دوراً رقابياً دقيقاً على شكل الحكم ومدى استجابة السلطات لمطالب المواطنين. إن عمل جماعات الضغط في اقليم كردستان يتسم بنوع من الضعف بسبب الازواج السياسية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها الاقليم. ولكن بسبب صدور قانون جديد لتنظيم شؤون هذه الجماعات من المتوقع أن يشهد دورها تغييراً ملحوظاً في المرحلة القادمة.

پوخته

میکانیزمی کاری گروهه کانی فشار له هه‌ریمی کوردستانی عیراق

به‌شیوه‌به‌کی گشتی گروهه کانی فشار رۆلا و کاریگه‌ری گه‌وره‌بان هه‌یه له هۆشیارکردنه‌وه‌ی کۆمه‌لگه‌و ده‌توانن له‌رپێ چالاک‌ی و چاودێرییه‌ کانیانه‌وه فشارێکی به‌هێزی دوولایه‌نه دروست بکه‌ن. له‌لایه‌ک ده‌بنه‌هۆی هۆشیارکردنه‌وه‌ی هاوڵاتیان به‌مه‌به‌ستی به‌شداریکردن له‌ پرۆسه‌ی به‌رپۆه‌بردنی ژبانی کۆمه‌لگه‌که‌ی. له‌لایه‌کیتریشه‌وه، ئەم گروپانه ده‌بنه‌ چاودێریکی وورد به‌سه‌ر شیوه‌ی حوکمرانی و ئاماده‌یی ده‌سه‌لاته‌کان بۆ وه‌لامدانه‌وه‌ی خواستی هاوڵاتیان. کاری گروهه‌ کانی فشار له‌ هه‌ریمی کوردستاندا جوړێک له‌ لاوازی پێوه‌دیار بووه‌ به‌هۆی ئەو دۆخه‌ سیاسی و ئابوری و که‌لتورییه‌وه‌ که‌ ئەم هه‌ریمه‌ به‌خۆیه‌وه‌ بینویه. به‌لام به‌هۆی ده‌رچوونی یاسای نوێی ریکخستنی کاروباره‌ کانیانه‌وه‌ پێشبینی ده‌کرێت له‌ قوناغی داها‌توودا گۆرانکاری له‌ رۆل‌باند ر‌ووبدات.

Abstract

In general, lobby groups have tremendous roles and impacts over the awareness process of any community. Through their activities and observations, they can create a dual pressure. On the one hand, they can be factors of raising awareness to participate in administering their community's life. On the other hand, these groups can become a very serious observer of the style of governance and distribution of authorities in responding to people's needs. Lobby groups in Kurdistan region have not been active enough due to the political, economical and cultural environments that Kurdistan Region went through. However, by virtue of the recently published law for organizing their affairs, roles of lobby groups are expected to become more influential.